بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب توسط الآخر
لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب انتفائهما في الحرف
المتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبني تخلط او استثقل كقاض
عطف على تعذر اي في معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالاً مثل
استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض رفعاً وجراً ظرف او حال
اي وقت رفع العامل وجره اي في حال رفع العامل وجره وانما يقدران لثقلها
على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته يقال جاءني قاض ومررت بقاض
ورايت قاضياً ونحو رفع او نصب على انه عطف على قاض على انه خبر مبتدأ محذوف
او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمي
بتكرار لارادة التشبيه اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ
جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً الى ياء المتكلم مسلمي اصله مسلموي فابدلت
الواو ياء وادغم في الياء كرمي رفعاً ظرف او حال اي وقت رفع العامل او حال رفع العامل
وانما نصباً وجراً فاعرابه لفظي لا شك ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد
الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصاً لكن المؤثر في التقدير في عصاً
ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لا اعرابه
بالواو وثقل يوجب تقديرها بخلاف عصاً فان اعرابه بالحركة وثقله
يوجب بدل الحركة لا الاسكان وتقدير الحركة واللفظي مبتدأ فيما عداه
خبره اي عدا المذكور او عدا ما تعذر او استثقل غير المنصرف وقد كان ذكره
قبل وقصد الان تعريفه قيل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باجتماع ال
الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف المنصرف به لزم الدور واجيب
بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلا دور ما فيه علتان

ما نكره

ما نكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغيره وان لم يتعرف بالاضافة
فلا اقل من التخصيص لكنه مصحح تعريف الخبر فلا يكون ح موصولة
ويجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر او خبراً ان قيل بتعريف غير الاشتهاره
بمغايرة المضاف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتدأ مقدم الخبر
والجملة صفة او صلة والمراد به جزء العلة او علتان ناقصتان لمنع الصرف
وفيه انه يلزم تعريف الشيء بما يساويه لاخذ منع الصرف في حد غير المنصرف
وانما لزم فيه العلتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع العلة الواحدة الصرف
لان الاسم الذي فيه علة واحدة تمايل بين الفرع وهو عدم الانصراف
والاصل وهو الانصراف فيجرّبه الاصل على نفسه لقوته فاذا انضمت اليها
علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمتنع الاسم من الصرف وبني على هذا الحد
هند وسلاسلا ومسلمات علماً للمؤنث فانها منصرفات مع علتين
او واحدة في حكمهما واجيب بان المراد علتان معتبرتان وفيه من نسخ
التنكير مقام العهد اذ التسع معهودة مبينة لكنه نكرة ما للتفخيم
او واحدة منها اي من التسع تقوم مقامهما الى العلتين وهي
راجع الى العلة لا الى العلل ظن لان كل واحد علة لا علل قوله وهي خارج
عن البيت واول موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصوب
عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والا لا يستقيم الوزن وهذا
البحر بسيط وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة رفع على انه صفة النون
بزيادة اللام او بدل بحذف موصوفه اي والنون نون زائدة او خبر مبتدأ
محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة بزيادة اللام او صفة النون بحذف
الموصول او نصب على انه حال مؤكدة او حال عن النون اذ هي فاعل معنى لانه

Copyright © King Saud University